مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of Legal and Social Sciences

Issn: 2507-7333

Eissn: 1742-2676

سرقات البحث العلمي بين حقوق الملكية الفكرية وأخلاقيات الباحث في الجزائر

The theft of scientific research between intellectual property rights And the ethics of the researcher in Algeria

د.تناح أحمد
جامعة تيزي وزو

بجقينة ياسين
جامعة الجزائر03

ahmedtenah89@gmail.com

تاريخ ارسال المقال: 2018/12/20	تاريخ القبول:2018/12/26	تاريخ النشر:2019/06/01

المرسل: د. تناح أحمد

الملخص:

مع انتشار الجامعات على مستوى القطر الجزائري تعددت التخصصات وتعدد الباحثين مما انعكس على تعدد وتنوع البحث العلمي بالإضافة الى انتشار الوسائل المساعدة للحصول على المعلومة مثل الكمبيوتر والانترنت الذي نجم عنه سهولة توفر المعطيات والمعلومات وانتشارها بطريقة تسهل من عمل الباحث وتساعده في ربح الوقت وتوفير الجهد والمال، ولكن سهولة ويسر الحصول على المعلومة ساهم كذلك في تفشي ظاهرة السرقات العلمية التي ميعت من جودة البحث العلمي وساهمت في ردائته وبالتالي تدني مستوى البحث العلمي في الجزائر وانحطاطه وتذيل الجزائر في المراتب الأخيرة للجامعات العالمية، مما تحتم على الوقوف على أسباب هاته الظاهرة السلبية التي حدت من تطور عجلة البحث العلمي في الجزائر وتفعيل الوسائل والأساليب الكفيلة بتقليل انتشار هاته الظاهرة الى لحد منها، وحماية البحث العلمي من السرقات العلمية.

الكلمات المفتاحية: السرقة العلمية، الإنتحال العلمي، الملكية الفكرية، أخلاقية الباحث.

Abstract:

With the proliferation of Algerian universities at the country level multidisciplinary and multi-varied researchers, which was reflected in the multiplicity and diversity of scientific research, as well as to the spread of the means to obtain information such as the computer and the Internet, which resulted in the proliferation and easy availability of data and information in a manner that facilitates the work of the researcher and assist him in won the time and effort and money, but easy access to updated also contributed to the spread of the phenomenon of scientific thefts that broke the quality of scientific research in the peripheral device is slow and thus contributed to the low level of scientific research in Algeria append Algeria in the last ranks of universities, which makes it imperative to stand on the reasons for this negative phenomenon that led to the evolution of the scientific research in Algeria and activating the means and methods to reduce the spread of this phenomenon to the lahad, protect scientific research of scientific thefts.

key words : plagiarism, scientific thefts, protect scientific research, Turnitin.

مقدمة

إن الزخم العلمي المشهود، والتطور التقني الحاصل في العالم ساهم في الزيادة المظطردة في كم المصادر المتاحة للبحث العلمي في صيغ إلكترونية وبرمجيات تحرير النصوص فوجب توفر جهاز كمبيوتر، أو حتى جهاز لوحي ذكي، أو هاتف ذكي، فضلا عن الشبكة العنكبوتية التي تسهل عملية الإطلاع على أدبيات البحث العملي ومستجداته وبالتالي إتاحة المعلومة أمام الباحث بكل سهولة ويسر ودون أدنى جهد وعناء يذكر، ولكن سهولة الحصول على المعلومة وتوظيفها والإقتباس منها ليس كله ذوو نوايا حسنة، فهناك من يرى خلافا ذلك، فكانت سهولة جلب المعلومات بمثابة عملة ذات وجهين قد يكون له جوانب مشرقة عديدة نعم، ولكن له جوانب مظلمة كذلك فالسرقات العلمية من بين هاته الجوانب، وعند تقفي أثار هاته الظاهرة السلبية في الأوساط الجامعية العلمية والعربية وبالأخص الجزائرية منها نجدها قد استفحلت وعصفت بمصداقية البحث العلمي وقوضت دعائمه، وقد اصبحت هاته الآفة العلمية بمثابة المرض الذي ينخر الأوساط العلمية والأكاديمية وتتزايد بتزايد البحوث العلمية وانتشارها وهذا ما استدعى الى الوقوف على هاته الظاهرة وتجنيد مختلف الطرق والوسائل من صياغة قوانين وتشريعات واجراءات تعمل على تثمين أعمال الباحثين من جهة، وتعاقب المخالفين والمنتحلين من جهة أخرى، بالإضافة الى الإستعانة بالوسائل التقنية والبرمجية للكشف هاته السرقات، وكذا إحياء الروح العلمية في الباحثين، وتزكية المكارم الخلقية لهم.

وعلى ضوء ماجاء نطرح التساؤل التالي:

– هل تعد القوانين والإجراءات التي تعالج السرقة العلمية كفيلة للحد من هاته الظاهرة في الجزائر؟

وتتمخض عن هاته الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتجسد السرقات العلمية؟
- وكيف يتم مكافحتها والوقاية منها؟
- ما هي الآثار المترتبة عن السرقة العلمية؟
- كيف تساهم أخلاقيات البحث العلمي في الحد من السرقات العلمية؟

وسنحاول أن نعالج هاته الإشكالية من خلال المحاور التالية:

- **سرقات البحث العلمي (المفهوم . الأنواع . الآثار)**
- **الوقاية من السرقات العملية وتعزيز أخلقة البحث العلمي.**

المحور الأول: سرقات البحث العلمي (المفهوم . الأنواع . الآثار)

أولا: مدخل مفاهيمي

قبل الخوض في لب موضوعنا وجب التعرج على المفاهيم الأساسية لهذا الموضوع لإزالة بعض من الغموض واللبس عليه ولعل من بين هاته المفاهيم نجد:

1/ البحث العلمي:

فمن جملة تعريفات البحث العلمي هناك من يرى:

"" إن البحث العلمي هو غرض مفصل أو دراسة متعمقة تمثل كشفا لحقيقة جديدة أو التأكيد على حقيقة قديمة مبحوثة أو اضافة شئ جديد لها، أو حل لمشكلة كان قد تعهد شخص بتقصيها وكشفها وحلها ""[1]

وهنا تعريف أخر يرى بان البحث العلمي "" **هو وسيلة للإستعلام والإستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بفرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة الى تطوير أو تصحيح أو تحقيق الموجودة فعلا، على أن يتبع هذا الفحص والإستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات** ""[2].

ولقد تطور البحث العلمي بحيث أصبح تيارا متدفقا من العمل اليومي نتيجة التحول في طبيعة المجتمعات المعاصرة بانتقالها إلى مرحلة **مجتمع المعرفة**، ومن ثم فهو "وسيلة للاستقصاء المنظم والدقيق بغرض الإنتقال من المجهول إلى المعلوم قصد كشف العلاقات الجديدة، تطوير تصحيح أو تحقيق المعلومات المتاحة "[3].

وفي العموم يرى أن البحث العلمي يشترط مايلي:[4]

أ -إحساس الباحث بالمشكلة إحساس يجعله يهتم بدراسة مايتعلق بهذه المشكلة بطريقة تساعده على تحديد أبعادها، على أن تكون الدراسة من مراجع موثوق بها وموثقة.

ب - صياغة مجموعة من التساؤلات تغطي الأبعاد التي تكشف المشكلة.

ت - السعي المنظم ولإستعانة بمنهج في محاولة للوصول الى الإحتمالات الممكنة للإجابة على التساؤلات.

ث - الفحص لهذه الإحتمالات بدقة وبطريقة نقدية تساعد على اختيار أقواها.

ج عدم التسرع في استخلاص النتائج وتعميمها، فالبحث يتطلب صبرا وانآه.

ح تصنيف خطوات العمل المتصلة بتحديد المشكلة ومحاولات معالجتها وتصنيف النتائج المترتبة على محاولات معالجة المشكلة بطريقة تساعد الأخرين على فهم ومراجعة خطوات العمل والإستفادة من نتائج البحث.

2/ السرقة العلمية:

إن السرقة العلمية ليست حديثة فهي ظاهرة رافقت الإنسان مع تطوره الفكري والمتتبع للتاريخ الفكري للإنسان يقف على الكثير من هاته السرقات فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد:

"" في عهد البطالسة نقل بعض الشعراء أبياتا من الشعر من غيرهم من الشعراء أثناء المباراة الأدبية التي أقيمت بمدينة الإسكندرية فصدر على إثر ذلك الأمر الإمبراطوري بمعاقبتهم بتهمة السرقة ""[5].

وفي هذا يقول العلامة العربي جلال الدين السيوطي: "" هل أتاك حديث الطارق، وما أدراك مالطارق، الخائن السارق، والمائن المارق... الي أغار على كتب لنا أقمنا في جمعها السنين،... وسرق جميع مافيها بعباراتي وقال تتبعت ووقعت لي... ألا سمع الحديث الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم " تناصحوا في العلم فإنه خيانة أحدكم في العلم كخيانته في ماله " ، ولا بالأثر الوارد " بركة العلم عزوه الى قائله "[6].

وظاهرة السرقات العلمية ضاربة في التاريخ الفكري ومستفحلة فيه فلم تسلم منها لا المتقدمون ولا المتأخرون ولا العجم ولا العرب، فأين انتشر البحث العلمي كان محط الأنظار، وقد اتصفت هذه الظاهرة بعدة صفات وحملت الكثير من الألقاب والمسميات منها:

السطو العلمي، السرقة العلمية، الغش الأكاديمي، الإنتحال الأدبي ... وغيرها كثير، أم عن علاقة هاته المصطلحات ببعضها البعض فيمكن القول أنهما يتقاطعان ويتحدان في كونهما شكلا من أشكال الإخلال بالأمانة العلمية خلال جزئية السرقة العلمية التي تستهدف المساس بحقوق المؤلفين والسطو على أعمالهم بشكل غير مشروع[7].

ونحاول أن نتطرق الى بعض هاته المفاهيم من خلال التعاريف التالية:

الإنتحال:

" يحدث الإنتحال عندما يستخدم الكاتب عمدا لغة شخص آخر أو أفكار، أو غيرها من المواد الأصلية، دون الإعتراف بمصدرها "[8].

وهناك من يعرف الإنتحال بأنه: " هو تبني شخص لأفكار أو كتابات أو اختراعات شخص أخر والتصرف فيها كما أنها لو كانت نتاجه الخاص دون الإشارة الى مصدر هذه الأفكار أو الإختراعات، سواءا بقصد أو بدون قصد "[9].

وهناك تعريف أخر يقول بأن الانتحال **plagiarism**[10]: هو استخدام عمل أخر وتمريره من دون مشاورة صاحب العمل، وتسمى بالغش في السلوك الأكاديمي وتشمل عناصر الإنتحال مايلي:

1 - عدم تقديم مصدر الإقتباس أو الملخص أو إعادة الصياغة.

2 - السماح أو توظيف شخص أخر للكتابة كل أو جزء من تكوين أو تقرير، أو ورقة بحثية.

3 - استخدام كل أو جزء من نص تم الحصول عليه من خلال مقال على شبكة الإنترنت أو أي خدمة أخرى بدون توثيق مصادره.

السرقة العلمية:

"" السرقة العلمية في أبسط معانيها بأنها استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الأخرين بقصد أو بغير قصد ""[11].

وكذا عرفت السرقة العلمية: " هي أي شكل من أشكال النقل غير القانوني، وتعني أن تأخذ عمل شخص أخر وتدعي أنه عملك، وهو عمل خاطئ سواءا كان متعمدا أو غير متعمد "[12].

وهناك من يعرف السرقة العلمية بـ: " إغتصاب النتاج العقلي أيا كان نوعه (أدبيا، علميا،عاما) ونشره دون الإشارة الى مصدره "[13].

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد حدد مفهوم السرقة العلمية في القرار رقم:933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 بأنها[14]:

" كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للإنتحال أو تزوير النتائج أو الغش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في منشورات علمية أو بداغوجية أخرى".

ثانيا صور السرقة العلمية

وقد أخذت السرقة العلمية عدت صور وأشكال، ولكن كلها تصب في خانة اللصوصية العلمية مهما كان المبرر وراء هذا الفعل المشين أخلاقيا وأكاديميا، فهو يصنف الى حد جرم علمي قد تكون مخاطرها أكبر من الجناية والجنحة، ومن بين أشكال هاته السرقات العلمية نجد أن المشرع الجزائري فص فيها بإسهاب من خلال انه تعتبر سرقة علمية مايلي[15]:

* اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.

* إقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.

* إستعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها و أصحابها الاصليين.

* إستعمال براهين او إستدلال معين دون ذكر مصدره و أصحابه الاصليين.

* نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة و إعتباره عملا شخصيا

* إستعمال إنتاج فني معين أو ادراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول احصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الاشارة الى مصدرها و أصحابها الأصليين.

* الترجمة من إحدى اللغات الى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأاستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر.

* قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بادراج إسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.

* قيام الباحث الرئيسي بادراج إسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.

* قيام الأستاذ الباحث أو الاستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بانجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

* إستعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة و مذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية و الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

* إدراج أسماء خبراء و محكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات و الدوريات من اجل كسب المصداقية دون علم و موافقة و تعهد كتابي من قبل اصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالهم.

ومن هنا يلاحظ أن كل مايدخل من خلال المؤشرات التالية يعتبر سرقة علمية:

أ/ النقل بدون عزو الى القائل أو صاحب الفكرة أو البحث العلمي.

ب/ الإقتباس الكامل للفكرة دون الإشارة الى صاحبها.

ج/ الإقتباس الكامل للنص أو البحث العلمي أو " مطلب، مبحث " أو كتاب دون إشرة الى صاحب النص أو البحث العلمي أو المصدر.

وهنا لا نغفل صورا أخرى مثل تفكيك وإعادة تركيب للنص كنوع من التحايل وإخفاء وطمس آثار صاحب الفكرة الأصلي.

وكذا السرقة عن طريق الترجمة مثل ترجمة نص أجنبي أو سرقة آرائه البحثية أو بنات أفكاره دون ذكر صاحب النص الأصلي.

وكذا نسخ الموضوع أو عناوين أو إجراء تغيير جزئي أو شكلي أو تعديله بتغيير بعض الكلمات أو الفقرات أو حشوه.

وكل هذا وذاك يعد تطاول على أفكار الغير، وجريمة علمية نكراء لها أثر بالغ، لأن من يمارس هاته الرذيلة العلمية يعدون من صفوة ونخبة المجتمع، بالإضافة الى الأثار الناجمة عنها وقع وصدى وبيرين على المجتمع الأكاديمي وبالتالي على المجتمع نفسه وعلى الوطن.

ثالثا آثار ونتائج السرقات العلمية

ينجم عن هاته الظاهرة المستفحلة في المجتع الأكاديمي آثار ونتائج وخيمة على البحث العلمي والمجتمع الأكاديمي بل بالإضافة على عامة المجتمع والوطن ومن بينها نجد:

- تصيب الباحثين بالسلبية والقنوط والإحباط طالما ضل السارقون بعيدون كل البعد عن العقوبة جراء فعلتهم المخزية، فالباحثين يقضون الأيام والأشهر والسنين في عمل دؤوب مضني من أجل الحصول على نتائج جديدة تستحق النشر مما يطرح التساؤل والشكوك عندهم من جدوى البحث العلمي الصادق[16].
- قتل روح الإبداع والتنافس بين الباحثين عن طريق القضاء على ملكة البحث العلمي النزيه مما تترك الأثر البالغ لدى الباحث وتجعله لا يلقي بالا من أين أتى بالمعلومة أو مصدرها.
- تتربى عن سرقات البحث العلمي عقول هشة علميا، وأفكار مهترئة تتغذى على بنات أفكار الغير دون جهد وعناء، ودون إشارة أو إستشارة لأصحابها.
- تعود المجتمع الأكاديمي والأمة على السرقة العلمية للتصبح سنة وعادة لاتحرك في قلوب أصحاب الضمائر قيد أنملة، مما ينجم عنها مجتمع مقيد بأفكار الغير، ميت ضميريا وفارغ فكريا.
- السرقة العلمية ترفع من شأن السارق علميا ووظيفيا، وقد تمنحه شهادة عليا كالدكتوراه، وتصل به إلى مرتبة الأستاذية، وقد ترقى به الى مستويات سياسية وإجتماعية.
- كما تتر هاته الظاهرة أثر بالغ على السمعة العالمية للجامعات والمؤسسات العالمية والمحلية والوطن ككل.

إن هاته السرقات لا تترك أي أثر على مسيرة الباحث العلمي الرصين والمشهود له ولا تساهم في تقدمه، وتبقى مهملة لا يشير لها عالم ولا يعترف بها باحث ولاتجد لها صدى إلا بين الجهلاء والمستنفعين منها[17].

المحور الثاني: الوقاية من السرقات العملية وتعزيز أخلقة البحث العلمي.

لقد انتشرت ظاهرة السرقات البحث العلمي واستفحلت كإنتشار النار في الهشيم، مما أستدعى التصدي لهاته الظاهرة والوقوف عليها باستعمال طرق ووسائل جندت للحد من خطورة هاته الظاهرة إلى القضاء عليها، عن طريق تفعيل الآليات القانونية المناسبة للردع اللصوصية وتجريمها والإستعانة بالوسائل التقنية وغرس في الباحث أخلاقيات البحث العلمي.

ولعل المتتبع لظاهرة حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف .. يجد إنها إنعكاس وآلية وقائية تعالج سرقات البحث العلمي، تحافظ على أحقية الباحث بعمله وتثمنه من جهة، ومن جهة أخرى تجرم السرقة العلمية وتعاقب عليها.

أولا: الوسائل القانونية والتنظيمية للوقاية من السرقات العلمية

قد وضح المشرع الجزائري الصور والأشكال المختلفة التي تعد سرقة علمية من خلال ماسبق ذكره للقرار رقم 933 مؤرخ في 28 جويلية 2016. كما بين المشرع الجزائري من خلال الفصل الثالث الفرع الثالث الموسوم بتدابير الرقابة حيث الزامية مؤسسات التعليم العالي والبحث بإتخاذ تدابير الرقابة التالية[18]:

- تأسيس على مستوى موقع كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الإستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين، يشمل لاسيما مذكرات التخرج ومذكرات الماستر، والماجستير واطروحات الدكتوراه، تقارير التربصات الميدانية، مشاريع البحث، والمطبوعات البيداغوجية.

وهذا كان كفيلا لإنشاء قاعدة بيانان في كل مؤسسة جامعية تضم جميع البحوث العلمية وتوثقها، لكي تكون على شاكلة موسوعة علمية شاملة تقنن النشر العلمي وترفع من كفاءة البحوث العلمية وجودتها، فهي تسهول للوصول للبحوث العلمية وتقارنها للتفصل في أمرها.

- تأسيس على مستوى موقع كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات رقمية لأسماء والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الإستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصاتهم وسيرتهم الذاتية ومجالات إهتماماتهم العلمية والبحثية للإستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي.

وهذا مهمة جدا في البحث العلمي حيث أن الأستاذ الجامعي رتبة علمية وهي وظيفية أيضا، وهذا مأدى الى البعض منهم إلى العزوف عن الإنتاج العلمي الذي هو ركيزة البحث العلمي.

- شراء حقوق إستعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقات البحث العلمي بالعربية والغات الأجنبية أو إستعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الإنترنت وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية.

وعلى ضوء ماجاء نتطرق إلى بعض من هاته الأدوات التقنية أو المبرمجات المعلوماتية لكشف الإنتحال أو السرقات العلمية ومن بينها نجد[19]:

1- **checkforplagiarism** موقع مهم للكشف عن الانتحال العلمي، حيث يمكنك من رفع المستند المراد التحقق من أصالته و تزويد الموقع ببياناتك و بريدك الإلكتروني ليتم إرسال تقرير الفحص إلى بريدك بمجرد الانتهاء من المهمة. التقرير المجاني يتضمن فقط النسبة المئوية لأصالة المستند، و للحصول على التقرير المفصل يلزمك الاشتراك في الموقع.

2- **plagiarisma** من خلالها يمكن من التحقق من أصالة المحتوى لما يناهز 190 لغة بما فيها اللغة العربية، و ذلك عن طريق لصق النص في مربع التحقق أو رفع الملف أو كتابة رابطه في المكان المخصص لذلك. يمكن لبلاجياريزما أيضا التحقق من غوغل سكولار الذي يحتوي على عدد مهم من المقالات، براءات الاختراع، الآراء القانونية، النشرات وكُتب جوجل.

3- **Plagiarism detect** أداة أخرى رائعة و مجانية للتحقق من الانتحال العلمي، وقد أثبتت فعاليتها خلال اختبارنا لها وأعطت نتائج ممتازة. هذه الأداة ورغم بطئها في إظهار تقرير الانتحال، إلا أنها في المقابل تتميز بالدقة، كما يمكنها التحقق من مدى أصالة محتوى موقع إلكتروني.

4- **plagtracker** أداة لا بأس بها لاكتشاف الانتحال العلمي، تتميز بواجهة مستخدم جذابة وأنيقة. تمكن النسخة المجانية منها من التحقق من نصوص لا تتعدى 5000 كلمة، غير أن التوصل بتقرير البلاجياريزم الخاص بهذا الموقع يتطلب الإدلاء ببريدك الإلكتروني وانتظار ما يناهز 30 دقيقة على الأكثر للتوصل به.

5- **plagscan** أداة أخرى من أدوات التحقق من أصالة البحوث، عند التسجيل بها، تتوصل ب 20 وحدة مجانية تمكن كل وحدة منها من التحقق من نص يمكن أن يصل عدد كلماته إلى 2000 كلمة.

6- **Turnitin** هو برنامج سهل الاستخدام على الإنترنت، يساهم في تسريع وضع العلامات وتبسيط مراجعات النظراء فضلاً عن تقديم تعقيبات نافعة للطلاب. ويتمثل الهدف من حلُنا المبتكر فيما يلي[20]:

- فحص أعمال الطلاب فورًا للتحقق من أصالة محتواها ومقارنتها بقاعدة بيانات هي الأضخم عالميًا
- المساعدة في تحسين المستوى التعليمي لدى الطلاب وانخراطهم وذلك عن طريق تقديم ملاحظات أكثر ثراءً
- توفير وقت المعلمين من خلال ابتكار علامات سحب وإسقاط قابلة للتخصيص، وتعليقات صوتية، ونماذج تقييم
- تشجيع الطلاب على التعلم من بعضهم البعض، وتنمية مهارات التفكير النقدي لديهم.

ثانيا: الجزاء المترتب عن السرقة العلمية

وبعد التأكد من السرقة العلمية وإثبات التهم المنسوبة للسرقة العلمية و الباحث الذي قدم على هذا الفعل تؤخذ على إثر ذلك إجراءات[21] ترافقها عقوبات تقع على السارق عقوبات قد وضحها المشرع الجزائري من خلال القرار 933 المادة 35 والتي نص:

تحدد المادة 35 من القرار الوزاري رقم 933، العقوبات التي يتعرض لها **الطالب** الذي أثبتت الأدلة المادية الثبوتية إرتكابه سرقة علمية بموجب المادة 33 أعلاه والتي لها صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها في مذكرات التخرج في كل المراحل التعليمية قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها الى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

ويتعرض إلى نفس العقاب بموجب المادة 36 **الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم** في كل التصرفات التي لها صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها في المذكرات والأطروحات ومشاريع البحث الأخرى والمثبتة قانونا أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز إليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.

وتضيف المادة 38 للجهات المتضررة الحق في مقضات المرتكبين للسرقات العلمية.

ونشير إلى أن القرار الوزاري رقم 933 قد توسع بتدابير الوقاية والرقابة من السرقة العلمية، والمتمثلة بالتحسيس والتوعية وتنظيم التأطير والتكوين، والحث على تأسيس قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة لا سيما رقميا واستعمال برامج معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية.

كما حث المؤسسات التعليمية على إحداث مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية وحدد تشكيلته ووضح مهامه وطريقة عمله وإخطاره بحدوث سرقات علمية.

ولكن نجد أن المشرع الجزائري لم يشدد في حدة اللهجة إتجاه الباحث الطالب أو الباحث الأستاذ لخطورة السرقة العلمية لأنها ملكية فكرية[22] للغير فهي نهب وسرقة و كذا خداع وغش للمجتمع الأكاديمي بالإضافة إلى أن هاته العقوبات غير مفصلة ودقيقة في طريقة السرقة ومايكافئها من العقوبات فليست كل السرقات سواء والباحث الأستاذ ليس كالباحث الطالب، فضلا على أن المشرع لم يتكلم عن تبعات هاته السرقات في الجانب الوظيفي، و حتى تتبع الأعمال البحثية السابقة للسارق واخضاعها للفحص والتمحيص بالإضافة الى إجراءات أخرى أكثر حدة للمعاملة مع هكذا نوع من الأعمال مثل السجن والتشهير ، و التغريم، وهذا لشناعة الفعل وقبحه فقد يكون هذا الشخص مربي أجيال أو مهندس أو طبيب أو يتقلد مكانة سياسية عالية فأين له بالإصلاح والتنمية.

ثالثا: أخلقة البحث العلمي

لا علم دون بحث علمي ولا يوجد بحث علمي له مصداقية دون أخلاقيات و قيم يلتزم بها الباحثون.

البحث العلمي هو الجهد العلمي المنهجي الذي يبذل للتوصل إلى حقيقة علمية تسخر لمصلحة البشر وهو سلوك انساني منظم يهدف استقصاء صحة معلومة أو فرضية أو توضيح لظاهره وفهم أسباب و آليات معالجتها أو إيجاد حل ناجح لمشكلة محدودة تهم الفرد و المجتمع.

والأخلاقيات هي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها القوانين و الأعراف وفقاً للقواعد المعمول بها و التي تلتزم بها الفئات المهنية المتخصصة، وهي قواعد بناءه لضبط السلوك، وتستهدف تحديد الأفعال والعلاقات و السياسات التي ينبغي اعتبارها صحيحة أو خاطئة. وتستمد المعايير الأخلاقية من مصدرين أولهما الديانات السماوية، ومن بينها الإسلام حيث قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق "، و المصدر الثاني هو الثقافة السائدة فى المجتمع و ما يفعله الآخرون.

وهناك العديد من المميزات عند إجراء البحوث في الإطار الأخلاقي و منها23 :

1 – أن يسهم في التنمية البشرية و المعرفية وتحسين الحياة و الرعاية الشاملة للحفاظ على كرامة الإنسان .

2 – أن تفوق الفوائد المرجوة من البحث العلمي الأضرار المتوقع حدوثها للمجتمع .

3- أن تتفق وسائل البحث العلمي مع مبادئ الأخلاق و ألا تكون الغاية النبيلة مبررة لوسيلة غير أخلاقية .

4- ألا تتعارض فرضية البحث العلمي و مخرجاته مع الإطار الأخلاقي و مبادئ حماية الإنسان و المجتمع الذي يعيش فيه.

وقد قام المشرع الجزائري من خلال ميثاق الأخلاقيات والأداب الجامعية الصادر في ماي 2010 عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر تبيان ضرورة التحلي بالنزاهة والإخلاص وذلك عن طريق رفض الفساد بجميع أشكاله والتنويه على أن هذا لايتأتى إلا من خلال أن يبدأ هذا السعي إلى الإهتمام باذات قبل أن يشمل الغير.

ومن خلال الحقوق والإلتزامات التي نص عليها هذا الميثاق نجد من الإلتزامات التي يجب أن يتحرى بها الباحث هي:

إحترام أعمال البحث الخاصة بزملائه الجامعيين وبالطلبة، وذكر أسماء المؤلفين، وعليه فإن السرقات العلمية تعد من الأخطاء الجسيمة غير المبررة التي يمكن أن تؤدي إلى الطرد.

وأما بالنسبة للطالب فقد حددت من بين واجباته:

على الطالب ألا يلجأ أبدا الى الغش أو سرقة أعمال غيره، وما صدر في هذا الميثاق في جانب السرقة العلمية، هو كفيل لأن يكون قسم أبوقراط بالنسبة لأي باحث طالب كان أو أستاذ، فيكفي أنه من خيرة وصفوة المجتمع، فضلا إن لم يحي ضميره الخلقي ويكون له كمنبه حين الوقوع في هاته الهفوات، فلن تنفع معه أية عقوبات تردعه وتتوقفه، حيث جاء في الأثر[24] إن لم تستحي إفعل ماشئت.

خاتمة:

نخلص إلى القول بأن ظاهرة السرقة العلمية انتشرت في الأوساط الجامعية والمجتمع الأكاديمي فلم تسلم منها مؤسسة أو مركز أو هيئة علمية، هذا ما إستدعى ضرورة وجود وسائل وآليات للوقاية من هاته الظاهرة وتجنبها، بدءا من الطالب بصفته اللبنة الأساسية للبحث العلمي، فيتم تلقينه منهجية البحث العلمي، وطرق إعداد البحوث والأمانة العلمية وكيفية الإقتباس، وكذا غرس الأخلاقيات المثلى والحثَ عليها، إضافة إلى الإستعانة بوسائل وبرمجيات الكشف عن السرقة العلمية، بالإضافة سن قوانين وإتخاذ إجراءات وجزاءات رادعة لظاهرة السرقة العلمية، والجزائر حذت حذو سابقاتها من الدول في مكافحة السرقات العلمية، ولكن هاته الإجراءات والتدابير جاءت متأخرة نوعا ما ومحتشمة في تطبيقها، حيث لا يوجد لحد الساعة قواعد بيانية للجامعات في ما يخص البحوث العلمية بالرغم من التقدم التقني الحاصل إلا في بعض الأماكن التي تعد نسبة ضئيلة جدا، وهذا ما أدى إلى تدني مستوى البحث العلمي وتعرضه للسرقات هنا وهناك، مما ساهم في تذيل الجامعات الجزائرية في المراتب الأخيرة في العالم، ومن هذا المنطلق نأمل أن تفعَل السبل الوقائية بصفة رسمية غير شكلية للنهوض بالبحث العلمي في الجزائر وترقيته من خلال ليس فقط سن التنظيمات الرادعة لها وإنّما بالتطبيق الصارم لها.

ومما سبق نقترح التوصيات التالية:

* يجب عمل كل ما هو ممكن لجعل الباحثين يحترمون المبادئ الأساسية للسلوك العلمي الاحترافي. ومن الطرق الممكن اتباعها في هذا المجال:

1. التدريب والممارسات التي تنمى المهارات الصحيحة.
2. وجود قواعد ملزمة واضحة وشفافة تطبق على الجميع.

- أخذ إجراءات أكثر شدة على المعاقبين بخصوص السرقات العلمية مثل تتبع وتمحيص البحوث العلمية السابقة وكذا الفصل من العمل إن تطلب الأمر، وحتى التغريم، والتشهير بالشخص، وتطبيق سياسة العقاب والثواب فيما يتم معاقبة السارقين، فوجب كذلك تكريم المتميزين في إطار البحث العلمي وتشجيعهم والاهتمام بهم.
- غرس وزيادة الوعي والثقافة بمعايير أخلاقيات البحث العلمى، في نفوس الطلبة وحتى النشء، لأن الإجراءات القانونية التي توفرها أجهزة الدولة والآليات التقنية التي تتيحها البرمجيات الالكترونية والمواقع المتخصصة لم تعد كافية للحد من السرقات العلمية، لذا لابد من التفكير في التوجه نحو الأساليب الأخرى الوقائية كالتوعية الأخلاقية.
- الضرورة الملحة التي تستدعي إستحداث هيئة تكون على مستوى مديريات البحث العلمي في مختلف الجامعات تحت وصاية وزارة التعليم العالي والتي تكفل حقوق المؤلفين للبحوث العلمية.

الهوامش:

[1] بوحوش عمار و محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995).ص 10.

[2] بدر أحمد، **أصول البحث العلمي ومناهجه** (الكويت: وكالة المطبوعات، 1979.) ص 18.

[3] قدي عبد المجيد، **أسس البحث العلمي في العلوم الإقتصادية والإدارية – الرسائل والأطروحات –**، 01 ط. (الجزائر: دار الأبحاث، د.ت.) ص 11.

[4] بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسة – دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج، والإقترابات –** (الجزائر: دار الأمة، د.ت.) ص34.

[5] أحمد سويلم العموي، **حقوق الإنتاج الذهني** (مصر، القاهرة: دار الكتاب العربي، 1967.) ص 45.

[6] السيوطي عبد الرحمان جلال الدين، **الفارق بين المصنف والسارق**، تحرير هلال ناجي، 01 ط. (بيروت لبنان: عالم الكتب، 1998.) ص ص 33، 34.

[7] عيساني طه، **"تمتين أدبيات البحث العلمي –الملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية–"، في الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية** (مركز جيل البحث العلمي، 2015)، ص 139.

[8] http://wpacouncil.org/files/wpa-plagiarism-statement.pdf بتاريخ: 2017/05/02 بتوقيت: 17:50 .

[9] .hw.ac.uk/students/studies/record/discipline بتاريخ: 2017/05/02 بتوقيت: 22.07

[10] thoughtco.com/plagiarism-definition بتاريخ: 2017/05/02 بتوقيت: 17:38.

[11] عيساني طه، مرجع سابق. ص 137.

[12] **السرقة العلمية ماهي؟ وكيف أتجنبها؟**، سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة 08 (السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2013). ص 08.

[13] http://vb.mediu.edu.my/showthread. بتاريخ: 2017/05/02 بتوقيت 17:43

[14] القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28جويلية 2016 والمتعلق بالقواعد المتعلقة بالسرقة العلمية ومكافحتها. المادة03 .

[15] مرجع سابق.

[16] http://www.pukmedia.com/AR بتايخ 2017/05/03 بتوقيت 15:24.

[17] مرجع سابق.

[18] المادة 06 من القرار الوزاري رقم 2016/933.

[19] http://www.new-educ.com بتاريخ: 2017/05/04 بوتقيت 15:58.

[20] http://turnitin.com/ar/ بتاريخ 2017/05/04 بتوقيت 16:39

[21] القرار الوزاري رقم:2016/933 المواد: 16-34.

[22] تشير الملكية الفكرية إلى إبداعات العقل من اختراعات ومصنفات أدبية وفنية وتصاميم وشعارات وأسماء وصور مستخدمة في التجارة.والملكية الفكرية محمية قانونا بحقوق منها مثلا البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية التي تمكّن الأشخاص من كسب الاعتراف أو فائدة مالية من ابتكارهم أو اختراعهم. ويرمي نظام الملكية الفكرية، من خلال إرساء توازن سليم بين مصالح المبتكرين ومصالح الجمهور العام، إلى إتاحة بيئة تساعد على ازدهار الإبداع والابتكار، اطلع على: http://www.wipo.int/about-ip/ar/

[23] ميثاق أخلاقيات البحث العلمي (مصر: جامعة حلوان، 2016.) ص 02.

[24] عن أبي مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) : إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستح فاصنع ما شئت (رواه البخاري. أنظر:

http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=75077 بتاريخ: 2017/02/04 بتوقيت: 18:17.